بسمه تعالى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

الجمهورية اللبنانية
مجلس وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الخصخصة : رؤية في سبيل موقف سياسي متوازن

أولاً ـ الخصخصة في إطارها العام

١ـ السياق العام لظهور مقولة الخصخصة ودواعيها:

ظهر مفهوم الخصخصة في خضم الأزمة الاقتصادية التي أخذت منذ السبعينات تعصف بالبلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية وصولاً إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وما أدى إليه ذلك من انتصار للتيار المعادي (على صعيدي الفكر والنهج السياسي والاقتصادي) لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والقطاع العام بشكل خاص والداعي إلى العودة الليبرالية بمفهومها الأصولي التقليدي المرتكز إلى مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق الحرية كاملة لعمل قوى السوق.

وفي هذا السياق تبدو الدواعي الخاصة أو الأهداف المتوخاة من الخصخصة، متعددة ومتشعبة، إلا أن مسألة الكفاءة الاقتصادية تتصدر لائحة الأسباب (أي أن أنصار الخصخصة يرون ان أداء المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسات المملوكة من قبل الدولة منطلقين بشكل أساسي من مبدأ المصلحة الخاصة).

بعد ذلك يأتي المبرر المالي ، فالعجوزات المالية التي تقع فيها المؤسسات العامة هي في أغلب الأحيان السبب الرئيسي لعجز الموازنة ، وبالتالي لزيادة المديونية وعليه تأتي الخصخصة لتلغي مصادر مهمة للعجز من ناحية ولتساهم عن طريق عائدات البيع بإطفاء جزء من المديونية.

بعد ذلك تأتي مبررات أخرى كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر ، توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في ملكية الثروة الوطنية ، تنشيط حركة الاستثمار ، تعزيز السوق المالية ... الخ.

٢ــ المسائل الرئيسية التي تطرحها عملية الخصخصة:

أثبتت التجارب العملية للخصخصة أنها ليست بالعملية السهلة المضمونة النتائج لأن التنفيذ يتطلب إيجاد الحلول المناسبة للعديد من المسائل المترابطة فيما بينها وأهمها:

أ ــ اعتماد الشكل المناسب للخصخصة: المسألة المطروحة هنا هي مسألة الخيار أو الجمع بين أشكال مختلفة للخصخصة ، فالخصخصة بمعناها الحصري تعني التحويل الكلي أو الجزئي للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة.

بالمقابل هنالك الخصخصة بمعناها الأوسع والتي لا تعني بالضرورة نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإنما إخضاع مؤسسات القطاع العام لمنافسة مؤسسات القطاع الخاص بحيث يتمكن هذا الأخير بشكل تدريجي من السيطرة على السوق.

وما بين هذين الشكلين هنالك أشكال أخرى كثيرة تتدرج بشكل أو بآخر تحت عنوان الخصخصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

ــ خصخصة الإدارة : حيث تبقى ملكية المؤسسة في يد الدولة ولكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقد خاص.

ــ التأجير: تبقى الملكية أيضاً في يد الدولة بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيل المؤسسة لحسابه الخاص لقاء مبلغ مقطوع يدفعه سنوياً للدولة.

الالتزام : حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة عامة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة له.

ــ عقود البناء والتشغيل والاسترداد (B.O.T.): حيث يعهد إلى القطاع الخاص بإقامة مشاريع جديدة أو إعادة تأهيل مشاريع قائمة على حسابه وتشغيل هذه المشاريع لحسابه لمدة محددة من الزمن تقوم الدولة بعدها باستردادها.

ب ــ اعتماد الأسلوب المناسب للخصخصة: ومن أهم المسائل المطروحة على هذا الصعيد مسألة الخيار أو الجمع بين أسلوب طرح اسهم المؤسسات المقرر خصخصتها في السوق المالية أو بيعها مباشرة للأفراد أو مؤسسات خاصة. وفي حال تقرر هذا الأسلوب الأخير هل يكون بالمزاد العلني أو بالتراضي أو بشكل آخر.

هنا تطرح أيضاً مسألة تملك الأجانب للمؤسسات الوطنية

ج ــ الإجراءات الممهدة للخصخصة: هنالك على هذا الصعيد مسألتان رئيسيتان:

ــ مسألة تقرير فيما إذا كان التخلص من ملكية المؤسسة العامة سيتم من خلال وضعها الحالي أو بعد القيام بإعادة هيكلتها (إصلاحها) وفي هذه الحال كيف تتم إعادة الهيكلة.

ـ مسألة تقويم أصول المؤسسة المرشحة للخصخصة من حيث المعايير المعتمدة وتوفير الأجهزة الفنية التنفيذية والرقابية اللازمة.

دـ المترتبات على عملية الخصخصة: وأهم المسائل المطروحة على هذا الصعيد مسألتان:
ـ مصير العاملين في المؤسسة خصوصاً إذا كان هنالك فائض منهم.
ـ وجوه استعمال الأموال العائدة من عملية البيع.

هـ ـ البيئة التي تتم من خلالها عملية الخصخصة: وأهم المسائل المطروحة اثنتان :
ـ مسألة تأمين مناخ تنافسي يمنع قيام الاحتكارات.
ـ مسألة وجود سوق مالية متطورة.

ثانيا : أثار الخصخصة من خلال التحليل الاقتصادي النظري وما هو متوفر من دراسات ميدانية حول تجارب الخصخصة في بعض بلدان العالم :

١ـ تأثير الخصخصة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات:

الخلاصة العامة هنا هي انه ليس هنالك من أسباب نظرية ولا من أدلة تجريبية ميدانية تجعل من نوع الملكية العنصر المحدد للكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وانه إذا كان أداء وحدات الإنتاج في القطاع العام في أحيان كثيرة ضعيفاً، فذلك قد يكون مرده إلى أسباب وعوامل لا تتعلق بطبيعة الملكية وإنما بسياسة الدولة الاجتماعية وطبيعة السوق ونوعية الإدارة والظروف المحيطة بالاقتصاد ككل.

ـ فالكثير من مؤسسات القطاع العام خصوصاً الخدمية منها لا تخضع لاعتبارات محض اقتصادية وانما وراءها اعتبارات اجتماعية (تأمين فرص عمل تأمين الحاجات الأساسية باسعار مخفضة... الخ).

ـ الكثير من المؤسسات العامة خصوصاً في البلدان النامية هي لأسباب مختلفة عبارة عن احتكارات " طبيعية " من الصعب لأسباب فنية تجزئتها وتعريضها للمنافسة : كهرباء ، ماء، مرافئ ، مطارات ... الخ.

ـ كذلك فإن حافز المصلحة الخاصة لا يحرك دائماً إدارة المؤسسات الخاصة لأن القاعدة في المؤسسات الناجحة والكبيرة هو الفصل بين الإدارة والملكية حيث يكون حملة الأسهم كثر ومشتتين وبالتالي مراقبتهم على الإدارة ضعيفة.

ـ أخيراً قد يعود سوء أداء المؤسسات العامة إلى سوء أداء الاقتصاد ككل نتيجة لأزمة اقتصادية عامة ، تجعل أداء العديد من المؤسسات الخاصة أيضاً سيئ.

ـ في جميع الأحوال فإن الدراسات التي جرت حول خصخصة قطاعات الكهرباء، والمياه الخطوط الجوية في بلدان صناعية متقدمة لم تأت بنتائج قاطعة . بعض المؤسسات كان أداؤها جيداً قبل الثمانينات وساء بعدها. والبعض الآخر بقي أداؤها جيداً بعد الثمانينات .. وفي البلدان النامية أظهرت بعض الدراسات إن أداء مؤسسات القطاع العام لم يكن في أحيان كثيرة أسوأ من أداء المؤسسات الخاصة.

٢ـ تأثير الخصخصة على الوضع المالي:

هنا أيضاً لا نتائج التحليل النظري ولا نتائج البحوث التجريبية الميدانية تسمح بالخروج بأدلة واضحة وقاطعة على صحة الرهان على تأثير الخصخصة الإيجابي على المالية العامة للحكومة(من حيث خفض العجز في الموازنة والتخفيف من عبء المديونية الخارجية) ذلك ان هنالك عوامل كثيرة متشابكة تتدخل وتجعل عملية التقويم على هذا الصعيد كثيرة التعقيد. من هذه العوامل : ثمن المبيع والارباح التي كانت تحققها الدولة أو يمكن ان تحققها في حال جرت عملية اعادة تنظيم وهيكلة للمؤسسات المنوي بيعها ، إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات المخصخصة وحجم هذه الضرائب ، وجوه استعمال عائدات البيع. وفي جميع الأحوال يجب بهذا الخصوص الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية :

أـ أن عجز المؤسسة قد يستمر بعد الخصخصة لأسباب اجتماعية (خصوصاً إذا كانت تنتج حاجات أساسية ضرورية) فتبقى الدولة مطالبه بسد هذا العجز.

ب ـ إذا كانت المؤسسة خاسرة وميؤوس من إمكانية إعادة هيكلتها وجعلها رابحة فالأفضل تصفيتها وليس بيعها.

ج ـ قد تساهم الخصخصة في خفض العجز المالي للدولة ولكن إذا ما بقيت السياسة المالية للحكومة على ما هي فإن التحسن يكون مؤقتاً. وفي جميع الأحوال فإن التحسن في ايرادات الدولة قد يأتي كل حساب تيار الارباح التي كان من الممكن الحصول عليها في حال جرت إعادة الهيكلية وبقيت المؤسسة ملكاً للدولة. وإذا كان من الممكن التعويض عن خسارة الارباح بفرض أو زيادة الضرائب على المؤسسة المعنية فيجب بالمقابل الأخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة (في البلدان النامية) على الجباية وقمع التهرب.

دـ لا يبدو من الدراسات الميدانية ان البلدان التي استخدمت الخصخصة إحدى الأدوات لاعادة التوازن إلى ماليتها العامة قد حققت نتائج ملحوظة لا عودة عنها (مثلاً المكسيك)،

وفي جميع الأحوال التي استطاعت فيها البلدان النامية تحقيق نتائج ايجابية على صعيد خفض العجز في الموازنة كان ذلك ناتج بشكل رئيسي عن استعمال وسائل نقدية ومالية غير الخصخصة (أبرزها ضغط الانفاق ، سعر الفائدة ، الخ..) أما أزمة المديونية فهي بشكل عام لا تزال مستمرة في معظم ان لم نقل في جميع البلدان التي عمدت إلى الخصخصة.

٣ــ تأثير الخصخصة على حركة النمو الاقتصادي (استقطاب الاستثمارات):

على هذا الصعيد يمكن تقديم الملاحظات التالية:

أ ــ هنالك عوامل مؤثرة في عملية استقطاب الاستثمارات (خصوصا الخارجية) اكثر بكثير من اللجوء إلى الخصخصة وفي مقدمتها : الاستقرار السياسي ، الاستقرار الاقتصادي ، البنى التحتية اللازمة، البنى الادارية الكفؤه والشفافة ، اليد العاملة المؤهلة والرخيصة..

ب ــ قد تساعد الخصخصة خصوصا في البلدان النامية على ان تقوم الدولة بتركيز جهودها على تحسين عدد من المتطلبات المذكور اعلاه. لكن بالمقابل فلا يكون للخصخصة تأثير سلبي على النمو في حال اقتصرت قدرات القطاع الخاص الاستثمارية على حيازة المؤسسات القائمة فعلا بدلا من التوظيف في نشاطات انتاجية جديدة.

ج ــ لم يظهر من البحوث التجريبية ــ الميدانية أن هنالك علاقة واضحة من حيث اتجاهها بين حجم القطاع العام (وبالتالي حجم القطاع الخاص) من جهة ومعدلات النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية من جهة ثانية (مثل الصين).

٤ــ تأثير الخصخصة على سوق العمل :

لا شك ان تأثير الخصخصة على هذا الصعيد هو تأثير يعمل باتجاه زيادة معدلات البطالة في المدى القصير بفعل تسريح الفائض في اليد العاملة. ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن هذا التسريح سيحصل مع الخصخصة أو بدونها في حال تمت اعادة هيكلة المؤسسات ذات الاداء السيئ. وفي جميع الأحوال فإن برامج الخصخصة (خصوصا التي يرعاها البنك الدولي) تتضمن انشاء صناديق وبرامج خاصة تهدف لمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على ما يسمى بالتكيف الهيكلي.

٥ــ تأثير الخصخصة على توزيع الثروة والدخل:

في ظروف البلدان النامية حيث تخلف السوق المالية وضعف الميل للادخار وتركز الثروة في ايدي قلة من المواطنين بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية التي يسعى اليها عادة القطاع العام فإن الخصخصة بما تسعى إليه من تقديم للكفاءة الاقتصادية تعمل في معظم الأحيان على

زيادة الاستقطاب الاجتماعي وتعميق التفاوت الموجود أصلاً على صعيد توزيع الدخل والثروة.

ثالثاً ـ الخصخصة في إطارها اللبناني :

١ــ حجم القطاع العام في لبنان وطبيعته : حتى اوائل الستينات اقتصر القطاع العام في لبنان على الادارات الحكومية وعدد محدود جداً من المرافق العامة التي كانت تدار مباشرة من قبل الأجهزة الحكومية كمصلحة البريد والهاتف ومكتب الحبوب والشمندر السكري.

أما المرافق العامة الأخرى التي هي في أغلبيتها الساحقة مرافق خدمية فكانت تقوم بتشغيلها شركات اجنبية أو مختلطة خاصة بموجب عقود امتياز ابرمت في ظل الانتداب الفرنسي: مرافق المياه والكهرباء، والاتصالات اللاسلكية وسكك الحديد ومرفأ بيروت والريجي (الشركة الوحيدة المنتجة للسلع). ومع انتهاء مدة العقود أخذت هذه المرافق تدخل في عداد المصالح المستقلة التي يجري تشغيلها من قبل الدولة مباشرة. بعد ذلك توسع القطاع العام في لبنان قليلاً ليشمل عدد من المؤسسات المصرفية ، إما لاسباب اضطرته (بنك انتر ومعه الميدل ايست) ، وإما لقصور القطاع المصرفي التجاري عن تلبية حاجات التمويل المتوسط والطويل الاجل (مصرف الانماء الصناعي والسياحي ، مصرف الاسكان) بالاضافة إلى مصفاتي الزهراني وطرابلس بسبب التخلي الطوعي عنهما من قبل الشركات المؤسسة لهما.

ومع ذلك بقي حجم القطاع العام متواضعاً جداً بالمعايير الدولية (سواء بالنسبة للبلدان الرأسمالية الصناعية أو بالنسبة للبلدان النامية حيث لا يقل حجم القطاع العام كمتوسط عن ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي) فهو في لبنان ١٥% فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

٢ــ أداء القطاع العام في لبنان:

نلاحظ ان المرافق العامة التي شهدت انتقالاً لادارتها وتشغيلها من القطاع الخاص إلى القطاع العام قد حافظت حتى اندلاع الحرب الاهلية على ادائها الجيد عموماً ولم يعان أياً منها عجزاً يذكر. حتى ان بعضها كمصلحة كهرباء لبنان ، وشركة الريجي كانت تدر ارباحاً لا يستهان بها لمصلحة الخزينة ، لكن الأمر اختلف خلال الحرب وبعدها فقد أصبح أداء هذه المرافق سيئاً ووقع في عجوزات مالية كبيرة نسبياً، ولذلك اسباب عديدة اهمها :

ـ الخراب والدمار الماديان اللذان حلا بهذه المرافق من جرّاء الحرب.

ـ هرم الجهاز البشري القديم وعدم مواكبته للتطور على الصعيدين الاداري والفني.

ـ التدخلات السياسية في عملية التوظيف وتضخم عدد العاملين صورياً والذين تنقصهم الخبرات الفنية والادارية.

ـ انتشار الفساد على نطاق واسع... الخ .

٣ـ الموقف الرسمي من الخصخصة بعد اتفاق الطائف:

إلى ما قبل مجيء الحكومة الحالية ظل الغموض والتردد يكتنفان الموقف الرسمي من الخصخصة ، وذلك بالرغم من أن الكثير من الخبراء ، ومن بينهم خبراء البنك الدولي كانوا يدفعون باتجاه الخصخصة. بالرغم كذلك من ان خطوات عملية قد اتخذت في هذا الاتجاه. أول مناسبة شبه رسمية لطرح مسألة الخصخصة جاءت في سياق التقرير الذي اعدته بتكليف من مجلس الوزراء، بتاريخ ١١/ آذار /١٩٩٢، لجنة الخبراء بعنوان " تصور عام لخطة عمل اقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني". وقد نص التقرير المذكور على ضرورة تخصيص بعض الانشطة الاقتصادية العائدة إلى قطاع الدولة ومبررها الرئيسي كذلك كان " عدم توفر الشروط السياسية المؤاتية لاجراء اصلاح اداري حقيقي. بعيد الاعتبار لمعايير الانتاجية والتحديث والانضباط المالي والتمرس بالخلفية المهنية والادارية".

وفي العام نفسه ١٩٩٢ ، اقترح خبراء من البنك الدولي " إزاء اهتراء الوضع الاداري العام للحكومة وفي المؤسسات العامة وقدرة القطاع العام المحدودة على التمويل " ان يقوم القطاع الخاص بتشغيل وصيانة المشاريع التي يتم تأهليها وان يلعب القطاع المذكور دوراً رئيساً في توسيع البنى التحتية المادية. كما اقترحوا ولاعتبارات تتعلق بالفعالية والتمويل ان تتخلى الدولة عن عدد من المؤسسات في القطاع العام كقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة.

وفي تقرير لاحق اعده ايضاً خبراء من البنك الدولي في عام ١٩٩٥ تحت عنوان " كيف يستطيع لبنان المنافسة في الاقتصاد العالمي" أضيفت إلى المبررات التي سبق ذكرها مبررات اخرى منها ان الخصخصة تسمح للحكومة المثقلة بالاعباء بالتفرغ لقضايا واعمال لا يستطيع القطاع الخاص معالجتها أو القيام بها (تنمية رأس المال البشري والقدرات الادارية المؤسسية) كما تسمح بتوسيع فرص الاستثمار لموارد القطاع الخاص. ومن جملة التوصيات التي خلص اليها التقرير المذكور: تحويل عدد من المشاريع والاصول التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص كمصافي البترول وخطوط الطيران وصناعة التبغ وتأسيس المناطق الصناعية والمناطق الحرة. وخصخصة المؤسسات المالية أو تصنيفها أما خصخصة خدمات

البنية التحتية فتتطلب حسب ما يرى الخبراء انفسهم وضع ترتيبات تنظيمية واضحة وصريحة وشفافة تشجع المنافسة وتؤمن مراقبة الاحتكارات والاسعار وحماية المستهلك.

وفي اعقاب انجاز لجنة الخبراء المحليين لتقريرها في آذار ١٩٩٢ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتأليف لجنة وزارية لاعداد اقتراحات عملية بشأن خصخصة بعض المؤسسات والمرافق العامة. وذلك توضيحاً لتقويم الوضع الاقتصادي العام وتحرير الموازنة من الاعباء الكبرى التي تتطلبها المرافق الخدماتية منن ماء وكهرباء وهاتف وسواها. ويبدو من المعلومات الصحفية حول النقاشات التي دارت انه تنازع المواقف حول الموضوع اتجاهان:

ـ الاتجاه الأول:ويقول بالخصخصة الكاملة (البيع) للاتصالات السلكية واللاسلكية وكازينو لبنان وشركة حصر التبغ والتنباك . واعتماد الإسناد الاستثماري للقطاع الخاص لفترات محددة فيما يتعلق بمرفأ بيروت ومصفاتي الزهراني وطرابلس .

ـ الاتجاه الثاني : ويقول بانشاء شركات مختلطة من القطاعين العام والخاص على ان تكون الإدارة للقطاع الخاص والاشراف والمراقبة للدولة.

اما على الصعيد العملي فلم يجر اتخاذ أي خطوة عملية في مجال الخصخصة بمعناها الحصري (البيع) وانما اخذت اجراءات كثيرة في مجال اعطاء دور للقطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية وادارتها وتشغيلها منها : انشاء شركة سوليدير وتلزيم نظافة العاصمة وضواحيها لشركة سوكلين واعتماد طريقة BOT للهاتف الخليوي النقال. واعتماد الطريقة نفسها بخصوص سبعة مشاريع مرافق خدمية داخل مطار بيروت وتمّ استبدال المصارف المتخصصة التي كانت الدولة تملك أغلبية أسهمها بمصارف جديدة تملك القطاع الخاص ٨٠% من أسهمها. وأخيراً عهد إلى شركة كندية بتأمين الخدمات البريدية.

وبموجب اتفاق قرض بين لبنان والبنك الدولي وقع في ١٩٩٦/١٢/٢٦، لتمويل مرحلة توسيع شبكات النقل من مشروع تطوير قطاع الكهرباء ، التزم الجانب اللبناني ان يقدم إلى البرلمان في موعد اقصاه كانون ثاني ١٩٩٨ مشروعاً ينص على ادخال المنافسة إلى سوق الكهرباء من خلال الفصل ما بين أنشطة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها واشراك القطاع الخاص في هذه الانشطة.

رابعاً ـ عناصر أولية لتحديد موقف من الخصخصة في لبنان:

١ـ تقدم التجربة اللبنانية ـ قبل الحرب الأهلية ـ دليلاً عن أن منشآت ومرافق القطاع العام يمكن ان تكون ناجحة في أدائها على الصعيدين المالي والاقتصادي وتؤكد بالتالي ان شكل الملكية ليس هو جوهر المسألة . وعليه يجب ان لا ننتظر ثمناً واضحاً في كفاءة وفعالية

المنشآت والمرافق المتعثرة إلا بعد إعادة هيكلتها الكفوءة وعلى وجه الخصوص وضعها في بيئة تنافسية. ويستتبع ذلك انه سينتج عن إعادة الهيكلة هذه سواء تمت في اطار الخصخصة أو في اطار ملكية الدولة تسريح لفائض العمالة.

٢ــ لا ينبغي النظر إلى الخصخصة على انها المدخل الرئيسي لحل مشاكل الدولة المالية فهي ليست بديلا عن ترشيد الانفاق ولا (خصوصا) عن اصلاح النظام الضريبي باتجاه زيادة حجم الايرادات عن طريق الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة وبشكل خاص على ضريبة الدخل التصاعدية. كما أن الخصخصة ليست هي العامل الرئيسي في اطلاق عملية النمو (زيادة لاستثمارات) التي هي الضمانة الأساسية للتوازن المالي الداخلي والخارجي على المدى البعيد. فترشيد الإنفاق وإصلاح النظام الضريبي يلعبان حتى على هذا الصعيد دورا أكثر بكثير من الخصخصة.

٣ــ كذلك فالخصخصة ليست بشكل عام بديلا عن إصلاح جذري للإدارة الحكومية بل العكس هو الصحيح ، ذلك ان الادارة العامة بوضعها الحالي لا يمكن أو توفر الإطار القانون والمؤسساتي السليم للقيام بعملية الخصخصة ومراقبة عمل المنشآت والمؤسسات بعد خصخصتها.

٤ــ لا يعني ما تقدم ذكره انه لا مبرر للقيام بخصخصة بعض المنشآت والمرافق العامة . من جهتنا نرى ان الاعباء الملقاة على الحكومة الحالية في جميع المجالات ثقيلة جدا، لا يمكن ان تنهض بها جميعا من خلال حالة الاهتراء التي انتهى اليها الجهاز الاداري وبالتالي فإن الاقدام على اتخاذ بعض اجراءات الخصخصة قد يساهم ــ دون ان يكون الثمن باهظا ــ بتخفيف هذه الاعباء عن الحكومة ويجعلها تنصرف إلى معالجة أمور جوهرية اكثر بالنسبة لمستقبل لبنان الاقتصادي والاجتماعي. كدفع عملية النمو المتوازن والاصلاح الإداري ومعالجة العجوزات المالية ومكافحة البطالة والفقر ... الخ. غير ان المرافق والمنشآت التي يمكن خصخصتها يجب أن تخضع لعدد من الشروط أهمها:

ــ أن تكون منتجة لخدمات أو سلع غير أساسية للفئات الفقيرة.

ــ أن يكون بالإمكان إخضاعها للمنافسة بسهولة.

ــ ان يكون من السهل تنظيم عملية خصخصتها ومراقبة نشاطها بعد الخصخصة.

وهذه الشروط تنطبق بشكل عام عل المؤسسات التالية: طيران الشرق الأوسط ، مصفاتي الزهراني وطرابلس ، تلفزيون لبنان ، الكازينو ، انترا ، الريجي (خصخصة قسم التصنيع بعد اعادة هيكليتها وفصل القسم عن قسم الزراعة وقسم الاستيراد).

٥- فيما يتعلق ببقية المرافق والمنشآت العامة والتي هي في الغالب من قبيل "الاحتكارات الطبيعية" وعلى تماس اكثر مع حاجات المواطنين لا سيما الأكثر فقرا منهم (كهرباء ، ماء،

هاتف ثابت ..الخ) فيجب متابعة إعادة تأهيلها في نطاق القطاع العام واللجوء الى كافة الوسائل المتاحة(التشريعية والإدارية والفنية والاقتصادية)لتحسين أدائها ضمن هذا النطـــاق وعندمـا يقتضي الامر اللجوء الى خبرات القطاع الخاص الإدارية أو الفنية لتشغيل بعض العمليـــات الى جانب الاستمرار في محاولة الاعتماد على طريقة B.O.T لاقامة وتشغيل مشاريع جديدة.

٦- في جميع الأحوال سواء تم اللجوء إلى الخصخصة أم لم يتم يبدو من الضروري اتخاذ إجراءات خاصة لمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية التي تنتج عادة عن إعادة تـأهيل وهيكلـة المنشآت والمرافق المتعثرة خصوصا معالجة مسألة تسريح العمالة الفائضـــة . ومـن هـذه الاجراءات برامج اعادة تأهيل وتدريب لليد العاملة المسرحة ، برامج قـروض لـها لإقامـة مشاريع خاصة بها . تعويضات مالية ، توجيه ..الخ.

٧-قد يكون من الأنسب توجيه العائدات المالية من الخصخصة إلى صندوق خاص تكـون مهمته تحفيز الاستثمار (على شكل قروض ميسرة ، وبرامج تدريب وتأهيل مـهني...) فـي نشاطات منتجة وخالقة لفرص عمل وفيرة و / أو تحويل إعادة هيكلـة وتـأهيل مؤسسـات القطاع الخاص الإنتاجية الموجودة والتي تعاني من صعوبات مختلفة.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام